عبروا عن قلقهم البالغ جراء انتشار مثل تلك الظواهر الدخيلة على المجتمع

نواب : لابد من مجابهة «المخدرات والعنف» بقبضة حديدية

عبدالله الطريجي

صالح عاشور

بدر الحميدي

الطريجي : الانفلات الأمني في حاجة إلى تدخل يتجاوز «الحلول الترقيعية»

على الداخلية الاضطلاع بمسؤولياتها في تكثيف حملات التفتيش والمداهمة

إطلاق حملات توعوية في وسائل الاعلام والتواصل المختلفة للتحذير من خطورة المخدرات

ما بين عنف وهوشات واستخدام لآلات حادة للطعن بها تشير أصابع الاتهام دوما إلى المتهم الأول «المخدرات» .
في هذا السياق أكد النائب الدكتور عبد الله الطريجي أن الانفلات الأمني وما صاحبه من تزايد وتكرار قضايا المشاجرات والقتل التي باتت ظاهرة مقلقة تعمّ شوارع الكويت في حاجة إلى تدخل يتجاوز «الحلول الترقيعية» ، والأسلوب التقليدي في مواجهة هذ الجرائم.
وأضاف الطريجي في تصريح صحفي ان تقارير الاختصاصيين والجهات الرسمية والأهلية المعنية اتفقت على أن انتشار المخدرات بين الشباب لدرجة غير مسبوقة وراء الكثير من هذه الجرائم المقلقة، مضيفا أن هذه التقارير حذرت من وجود حملة منظمة لاستهداف دول مجلس التعاون الخليجي ومنها الكويت وتحويلها من مجرد محطة لتهريب المخدرات إلى دولة ينشط فيها تجار المخدرات في بيع هذه السموم .
ولفت الطريجي إلى أن الكويت تخوض حرباً شرسة في مواجهةٍ تجارِ المخدرات وعمليات التهريب المنهجة براً وبحراً وجواً، لقربها من المناطق التي يتم فيها إنتاج المواد المخدرة،داعيا وزير الداخلية الشيخ أحمد النواف إلى تكثيف الجهود في هذه الحرب .
وطالب الطريجي وزارة الداخلية بالاضطلاع بمسؤولياتها في تكثيف حملات التفتيش والمداهمة، وتطبيق القانون على الكبير قبل الصغير، مشددا على تعاون جميع الجهات الرسمية والشعبية في حماية مصلحة الكويت العليا ومصلحة المواطنين .
وأشار الطريجي إلى ضرورة تعزيز وتفعيل جهود مواجهة ومكافحة المخدرات قبل دخولها من المنافذ، لا سيما من الدول المعروفة بتصديرها المخدرات والمؤثرات العقلية، واستخدام الوسائل المتطورة من قبل الجمارك في هذا الشأن ، خصوصا مع دخول أنواع جديدة من المخدرات الكيميائية التي تشكل تحديا عالميا.
وأكد الطريجي الحاجة إلى إطلاق حملات توعوية في وسائل الاعلام والتواصل المختلفة للتحذير من خطورة المخدرات على الصحة العامة والأمن المجتمعي.
من ناحيته قال النائب صالح عاشور ..»في إحدى الفصول التشريعيه لمجلس الأمه كنت مقررا للجنة التحقيق فى انتشار ظاهرة المخدرات بالبلد ومن الدراسة والبحث والإحصاءات تبين إن أكثر وزارة منتشرة بين أفرادها المخدرات هي وزارتي الدفاع والداخلية للاسف الشديد وإذا إتسع الوقت ممكن أنشر بعض النتائج المهمة لان الواقع مؤلم اليوم.
الدولة من خلال الحكومة هي المسؤولة مسؤولية كاملة أمام ظاهرة تفشي المخدرات بالمجتمع لان لديها كافة المعلومات عن تجار المخدرات بالإسماء وتعرف مصادر الاستيراد والتصدير والمروجين والمتعاطين فعليها مسؤولية الحفاظ على مستقبل شباب الوطن ولا تهادن التجار والمروجين بحجة نفوذهم ومكانتهم.
بدوره علق النائب هشام الصالح على تزايد حالات القتل في المجتمع بالوقت الراهن حيث قال عبر حسابه الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» قائلا : « الحزن والغضب على ازدياد جرائم القتل لا يطفئها إلا المحاكمة السريعة والقصاص العاجل وتلك سنة إلهية جلية ففي القصاص حياة».

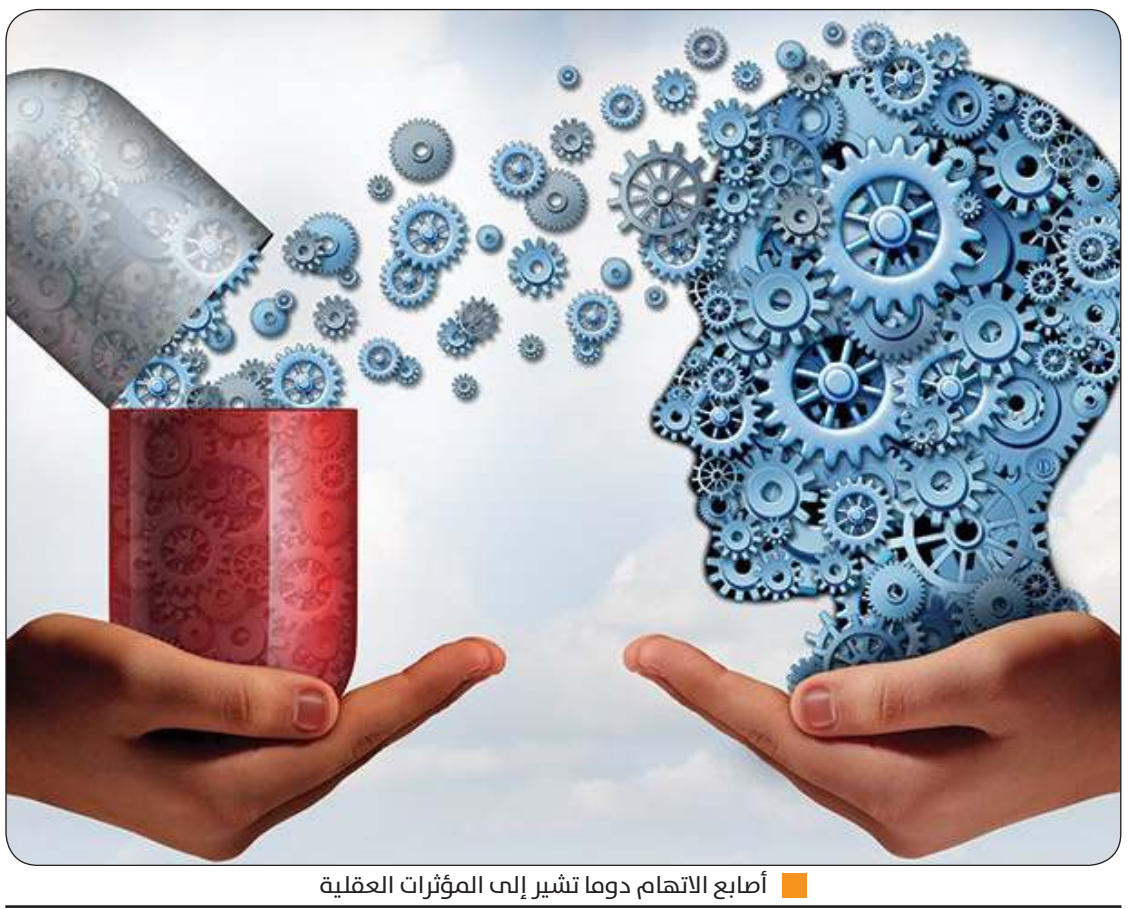
أصابع الاتهام دوما تشير إلى المؤثرات العقلية

الحويلة : ظاهرة تفاقم معدلات الجريمة المرتبطة بالمخدرات تتطلب تدخلا سريعا وتوحيدا للجهود الحكومية

عبدالله المضف : كتلة الـ 5 قدمت حلولاً لمعالجة تفشي الجريمة التي من أبرزها انتشار المخدرات

وتابع الصالح «لابد أن يفتح قصر نايف أبوابه وينفض غبار أحباله علانية حتى يتحقق الردع»
ودلل الصالح في كلامه عبر قضية تفجير مسجد الصادق حيث قال «على سبيل المثال الدواعش متهمي تفجير مسجد الصادق»ع» لم يتم تنفيذ حكم إعدامهم على الرغم من قتلهم ٢٧ شهيدا.
وأضاف الصالح أن هناك انفلاتا أمنيا غير مسبوق تعيشه الكويت من حيث جرائم العنف والتعاطي والاتجار ما تستدعي
–الحزم في تطبيق القانون ومنع الواسطة وعدم لتساهل عند الشكاوي إضافة إلى التشديد على دور الاسرة وتدريس منهج القانون للطلبة وكذلك ضرورة إعادة القضاء النظر في تكييف بعض الجرائم خاصة المشاجرة وتشديد الأحكام».
من جهته قال النائب د. حمد المطر: «المخدرات» أحد أهم أسباب انتشار الجرائم .. وللأسف تصدر وزارة التربية قرارا مريبا وغريبا بمنع جمعية النفع العام الأولى المتخصصة بهذا الشأن من التوعية لأهم فئة عمرية ومنا إلى وزير التربية.
من ناحيته قال النائب د.محمد الحويلة: الجريمة المرتبطة بالمخدرات وعقارات الهلوسة ، وخطورتها التي لا تقتصر على التعاطي بل تصل إلى تهديد الأمن في المجتمع صارت هاجسًا ومثار خوف وقلق.
وأضاف أن ظاهرة تفاقم معدلات الجريمة المرتبطة بالمخدرات تتطلب تدخلا سريعا وتوحيدا للجهود الحكومية من كل الاجهزة المعنية لمكافحتها وحماية المجتمع من خطرها
وأكد أن واجبنا جميعا مؤسسات وأفراد التعاون فيما بيننا والتنسيق مع «اللجنة العليا» المقترحة بشكل عاجل لدراسة وتحليل أسباب هذه الظاهرة المقلقة ووضع الحلول التطبيقية لها وتنفيذها.
ولفت إلى أن دراسة أسباب انتشار الجرائم المرتبطة بالمخدرات وغيرها يجب أن لا تكون بمعزل عن معاقبة كل مجرم تتم إدانته من الجهات المختصة، فضلا عن معالجة كل مبتلي، لحماية الافراد والأسر والمجتمع
من ناحيته، ذكر النائب بدر الحميدي أن «العمل المطلوب هو حماية النشء ليكون نافعا لبلده وأهله، وما نحتاجه الآن دعم جمعية بشائر الخير ماديا ومعنويا ليكون لها دور في حماية أبنائنا بجميع أنشطة وزارة التربية بكل المراحل الدراسية من شرور هذه الآفة، وكلي ثقة بدعمكم بقوة من أجل حماية أبناء الكويت».
من جهته قال النائب عبدالله المضف، خلال مؤتمر الإصلاح والبناء، إن كتلة الـ 5 قدمت حلولاً لمعالجة تفشي الجريمة، التي من أبرزها انتشار المخدرات، موضحا أن هذه الحلول تضمنت تعزيز قوة الرادارات البحرية، وتشكيل وحدة مكافحة المخدرات للحدود الشمالية، وزيادة عدد قوة مكافحة المخدرات، وقطع اتصال الهواتف النقالة في السجن التي تستخدم لتجارة المخدرات.
الجدير بالذكر أن الأجهزة الأمنية المختصة سجلت نحو 12 ألف قضية جلب واتجار وتعاط وحيازة مواد مخدرة في السنوات الست الأخيرة «بمعدل 2000 قضية سنوياً». و أن المخدرات الكيميائية الجديدة تشكل تحدياً كبيراً لخطورتها، وهناك 920 نوعاً من السموم تنتشر وتتسبب في خلل نفسي، وهو ما زاد معدلات جرائم القتل.

صالح عاشور : الحكومة مسؤولة مسؤولية كاملة عن ظاهرة تفشي المخدرات بالمجتمع

هشام الصالح : الحزن والغضب على ازدياد جرائم القتل لا يطفئه إلا المحاكمة السريعة

الحميدي : العمل المطلوب هو حماية النشء ليكون نافعا لبلده وأهله بعيدا عن شرور هذه الآفة

وكانت وزارة الداخلية قد أكدت أن أجهزتها المعنية تتعامل بكل حزم في مكافحة آفة المخدرات سواء بضبط مهربي ومروجي هذه السموم أو عن طريق التوعية المكثفة بآثار هذه الآفة المدمرة، مشيرة إلى أن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد النواف ووكيل وزارة الداخلية الفريق أنور البرجس يضعان أولوية كبرى للتصدي لآفة المخدرات.
وأضافت الوزارة أنها مستمرة في الحملات التوعوية لسياسة وإدارة الوقاية من تعاطي المخدرات وتزامنا مع اليوم العالمي لمكافحة المخدرات والذي يوافق السادس والعشرين من شهر يونيو من كل عام، نفذت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالاشتراك مع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وبالتعاون مع مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني الحملة التوعوية للوقاية من تعاطي المخدرات تحت شعار «ويّاك».
وتهدف الحملة إلى رفع مستوى الوعي للحد من تنامي آفة المخدرات بين كافة شرائح المجتمع من خلال نشر الحقائق عن خطورة المخدرات والتأكيد على دور الأسرة والمؤسسات التعليمية «الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس» في تعزيز مفاهيم الرقابة التربوية لحماية النشء والشباب من هذه الآفة المدمرة.
وأشارت إلى أن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات تقوم بجهود كبيرة في ضبط ومروجي المخدرات فقد استطاعت في العام 2021 أن تسجل تميزاً امنياً كبيراً في مواجهة انتشار المخدرات ادى ذلك الى انخفاض عدد الوفيات بسبب المخدرات، حيث وصلت نسبة الانخفاض إلى 24 في المئة، وفي المقابل ارتفع عدد القضايا المضبوطة لتصل إلى «2360» قضية والمتهمون بها «2990»، في حين كانت في عام 2020 «1825» قضية والمتهمون بها «2489»، وفي النصف الأول من عام 2022 تمكنت الأجهزة الأمنية المختلفة ممثلة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات والإدارة العامة لخفر السواحل بالتعاون مع الإدارة العامة للجمارك من ضبط كميات كبيرة من المخدرات والمؤثرات العقلية والقاء القبض على المتهمين، وهذه القراءات الإحصائية تشير إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها أجهزة المكافحة للتصدي لهذه الآفة.
وحثت المؤسسة الأمنية أولياء الأمور إلى إبلاغ الجهات المعنية عن أبنائهم الذين يتعاطون المخدرات حتى يتم الحاقهم بالجهة المخصصة بعلاج ورعاية وتأهيل المدمنين حتى يعودوا إلى المجتمع أعضاء فاعلين، مؤكدة أن الإبلاغ يعفي من المساءلة الجنائية، وخطوة مهمة وسريعة نحو العلاج.
وأشارت إلى أن هاتف الطوارئ «112» يعمل على مدار الساعة لتقديم المساعدة والابلاغ عن جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية ومرتكبيها كما تقدم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات خدماتها للجمهور على مدار الساعة من خلال الخط الساخن «1884141».
ودعت وزارة الداخلية جميع وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي إلى دعم حملة «ويّاك» ونشرها بهدف المساهمة في رفع مستوى الوعي المجتمعي للحد من آفة المخدرات بين كافة شرائح المجتمع والأمور السلبية المترتبة عليها.

عبدالله المضف

محمد الحويلة

هشام الصالح